علم الاقتصاد بين الحياد العلمي والتحيز الايديولوجي

م.م.قحطان شمران حسن*

المستخلص

إن الفرق بين العلوم التجريبية والعلوم الإنسانية هو فرق في تعقد التفصيلات وتعددها مما يجعل الأخيرة أصعب تناولا" من الأولى وتجعل تطبيق المنهج العلمي على العلوم الانسانية أكثر صعوبة. فدراسة مبادئ علم الاقتصاد،كعلم إجتماعي،وتحليلها لاتقدم إجابات نموذجية لحل المشكلة الاقتصادية ولاتضع حدا" للتناقضات بين كثير من الأمور..مما نجم عنه تعدد النظريات والمذاهب الاقتصادية وبالتالي الآيديولوجيات التي تدعي كل واحدة لنفسها صحة الفكر الذي تتبناه في حل المشكلة الاقتصادية.

Abstract

The difference between the experimental sciences and the humanities is in the complexity and the multiplicity of its details. Therefore it is more difficult to study the humanities than the experimental sciences, and to apply the scientific research methods as well. The study of Economics, as a humanity science, and its analysis is not able to offer typical answers in order to solve the economic problem, and it is not able to put a limit for the contrasts which exist between many variables. For that reason and as a result there were numerous theories and economic thoughts. Each one of them present different ideology adopt its own thought to solve the economic problem .

المقدمة:

ينتمي علم الاقتصاد إلى مجموعة العلوم الإجتماعية وهي تلك العلوم التي تهتم بدراسة السلوك الإنساني مثل علم السياسة وعلم الإجتماع وعلم النفس...الخ.وعلم الاقتصاد يدرس ذلك الجانب من السلوك الإنساني المتعلق بأنتاج واستهلاك السلع والخدمات.وهذه الدراسة غير مستقلة عن الدراسات غير الاقتصادية الاخرى،الاجتماعية منها والسياسية والنفسية .فعلم الاقتصاد الذي يسعى الى حل المشكلة الاقتصادية، المتمثلة بتعدد الحاجات الانسانية مقابل ندرة الموارد،لم يضع الحلول الجازمة في نظرية اقتصادية واحدة،نستطيع التحكم وفق قوانينها بالظواهر الاقتصادية كما هو الحال بالنسبة إلى العلوم التجريبية بل تعددت المدارس الفكرية الممثلة لآيديولوجيات معينة تصوغ كل واحدة لنفسها النظريات التي تبرر أفكارها وتحمي مصالحها.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى بيان الصعوبات التي تواجه الباحث في علم الاقتصاد مما نجم عنه تعدد النظريات والأنظمة والمذاهب الاقتصادية الأمر الذي أدى معه إلى تعدد الآيديولوجيات التي تدعي كل منها صواب الفكر الاقتصادي الذي تتبناه في حل المشكلة الاقتصادية.

* عضو هيئة تدريس/ الجامعة المستنصرية/ كلية طب الاسنان.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية هي :إن إحتمالية القوانين الأقتصادية ،التي لاتتصف بالشمول والثبات،سواءا" على صعيد الاقتصاد الجزئي أو على صعيد الاقتصاد الكلي،لم تمكننا من تفسير الظواهر الاقتصادية وحل المشاكل الناجمة عنها كما هوالحال بالنسبة إلى العلوم التجريبية،وهو ما أفقد الاقتصاد الحياد العلمي ونأى به نحو الصراع الآيديولوجي.

منهجية البحث:

أعتمد الباحث على المنهج (الصوري الاستنباطي) للوصول إلى نتائج البحث من خلال إستخدام بيانات أفتراضية والأستناد إلى مصادرات تستند إلى دراسات سابقة.

هيكلية البحث:

يتكون البحث من ثلاثة فصول كل فصل يتضمن مبحثين:
الفصل الاول:العلوم الاجتماعية:
المبحث الاول:معوقات البحث في العلوم الاجتماعية.
المبحث الثاني:صعوبة البحث في العلوم الاجتماعية.
الفصل الثاني:أزمة الحياد العلمي في علم الاقتصاد:
المبحث الاول:منهج البحث في علم الاقتصاد.
المبحث الثاني:مصادر التحيز الايديولوجي في الفكر الاقتصادي.
الفصل الثالث:قانون الطلب ودالة الاستهلاك الكينزية أنموذجا".
المبحث الاول:احتمالية قانون الطلب.
المبحث الثاني:احتمالية دالة الاستهلاك الكينزية.

الفصل الاول:
العلوم الاجتماعية Social sciences :

المبحث الاول: معوقات البحث في العلوم الاجتماعية:

إن الشرطين الأساسيين والضروريين لكل منهج علمي في المجال التجريبي هما[1]:

1- أن نشاهد الواقع مشاهدة نأمن منها الزلل والخطأ.
2- نستخلص من تلك المشاهدات صورة منطقية عقلية تفسر لنا تلك المشاهدات تفسيراً يمكننا من العودة إلى مجال المشاهدات من جديد نستطيع فهمه والتعرف عليه على النحو الذي نريد.هذه المضايفة بين الواقع من جهه والأفكار النظرية من جهة أخرى هي مايؤسس العمود الفقري للمنهج العلمي في العلوم التجريبية*.

وفي العلوم الإنسانية ليس مايحول دون ذلك أي أن نشاهد معطيات الواقع وأن ترتب ترتيباً نستخلص من خلاله فكرة نظرية تصلح لتفسير ذلك الواقع ثم ان ترجع هذه الفكرة على الواقع الذي تمت مشاهدته وذلك لنتأكد من صحتها.

ولكن هناك من المعوقات التي مازالت تعيق البحث في العلوم الإنسانية والتي لابد من التغلب عليها لكي تصل إلى درجة من الدقة في علم جدير بهذه التسمية.وهذه المعوقات هي:[2]

1- كثرة الالفاظ الكيفيه التي تستخدمها العلوم الانسانية والتي لابد من تحويلها الى مفاهيم كمية قابلة للحساب والتحول الى بعضها البعض كما هو الحال بالنسبة للعلوم التجريبية فكلمة منفعة Utility في علم الاقتصاد لابد من تحليلها ثم تقويمها بالحساب الرياضي ثانياً.

2- في العلوم الانسانية،كالأقتصاد مثلا،كثير مانصدر لأنفسنا مثل عليا نظرية نفترض فيها مقدماً انها صحيحة لاتحتمل الجدل كأنما هي حقائق ثابتة في الطبيعة نفسها والتي لاسبيل من قبولها والعمل بموجبها،بأعتبار إن تلك المبادىء الثابتة، في رأي انصارها،انما تدرك بالحدس الصادق،فلا هي تدرك بالحواس ولاتستدل بالعقل، فهي من الحقائق الضرورية التي لاتتطلب خبره تؤيدها ولادليل منطقي عليها! وذلك مخالف للمنهج العلمي.

3- في العلوم الانسانية مازال يحكم على الشيء بأنه خير وعلى آخر بأنه شر في حين أن شرط موضوعية العلم تقتضي بأن لاتتسلل القيم الاخلاقية إلى مجال البحث العلمي مادام يعمل على صياغة عقلية.فلا يجوز ان نأسس عليها تقويماتنا الذاتية التي تدل على اهوائنا وميولنا مما يشكل أكبر عقبة في طريق تطوير المناهج في مجال الدراسات الاجتماعية عامة والاقتصادية منها على وجه الخصوص. ولذلك في علم الاقتصاد يجري التمييز بين[3]:

أ- الاقتصاد الموضوعي Positive economics الذي يهتم بدراسة وتحليل ماهو قائم في الاقتصاد وهذا الرأي عادة يكون خالياً من الآراء الشخصية Objective ولاينحاز لرأي.

ب- الاقتصاد المعياريNormative economics والذي يهتم بدراسة ماكان يجب ان يكون عليه الاقتصاد وهو تحليل يخضع للراي الشخصي Subjective والذي يتأثر بالقيم الخاصة للأفراد وعادة يكون غير موضوعي.

المبحث الثاني: صعوبـــة البحـــث في العلوم الاجتماعية:

من الصعوبات العديدة التي تعترض البحث في مجال العلوم الاجتماعية درجة التركيب في مجال ظواهر الحياة الانسانية مما يصعب والحال هكذا عزل جانباً واحداً من جوانب البحث كما هو الحال في مجال البحوث التجريبية،عزلاً تاماً،نتمكن بعد ذلك من تتبع ذلك العامل وحده في تكرار حدوثه فأذا كنا مضطرين على مشاهدة الوقائع في حال تركيبها دون تحليلها الى عناصرها على إنفراد وجدنا تلك الوقائع فريدة في نوعها ولايحتمل لها ان تتكرر تكراراً نتمكن من خلاله ان نلاحظ الأفراد فيها[4].

فالباحث الاقتصادي،مثلا،وكما هو معروف،لايتمكن كما يتمكن الباحث في العلوم التجريبية ان يعيد الظاهرة التي هي موضوع بحثه كلما أراد لأن الظاهرة الاجتماعية فريدة من نوعها تحدث مرة واحدة ثم تنتهي فتصبح ظاهرة تأريخية لايتكرر حدوثها ولذلك فأننا إزاءها نعتمد على

إستدلال درجة الاحتمال فيه[5].ولاتعلو إلى الدرجة التي تبلغها في أحكامها على الظواهر التجريبية.فالأحداث الاجتماعية متنوعة تنوعاً يتعذر معه ان نجد لها الأحكام العامة التي تشملها وذلك لعدم التجانس في الظواهر الاجتماعية.فما نحكم به على موقف من مواقف النشاط الإنساني قد يتعذر علينا أن نحكم على موقف اخر لكثرة التفصيلات التي تدخل في نسيج كل موقف على حدة.فالمشكلة اذاً لماذا نكتفي بتجربة واحدة في العلوم التجريبية لنصل الى يقين لانصل له في العلوم الاجتماعية على الرغم من كثرة الشواهد؟وهنا يبرزالفرق بين نوعين من العلوم[6]:

1- علم تتجانس فيه أجزاء الظاهرة ويمكن فيه عزل العوامل، عاملاً عاملاً،ولهذا يمكن صياغة القوانين الرياضية الثابتة وهذه هي العلوم التجريبية.فيكفي مثل سلبي واحد لنرفض على أساسه الفرض المفروض،مثلاً يكفي أن نجد حالة واحدة لاينطبق عليها قانون الجاذبية لنعيد البحث في هذا القانون.
2- علم تتباين فيه أمثلة الظاهرة الواحدة ويتعذر عزل العوامل بعضها عن بعض ولهذا نكتفي فيه بدرجة عالية من الاحتمال المبني على العمليات الأحصائية وهذه هي العلوم الأنسانية وهنا فالأمثلة السلبية تقلل من درجة إحتمال الفرض ولكن لاتؤدي بالضرورة إلى حذفه مثلاً في الاقتصاد فأن ،ووفقاً لقانون الطلب،زيادة الاسعار يؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة ثم وجدنا إن ذلك لاينطبق على حالة بعينها،فأننا نحتفظ بالقانون وكل مافي الأمر اننا نقلل من درجة الاحتمال المنسوب اليه.

الفصل الثاني:ازمة الحياد العلمي في علم الاقتصاد:

المبحث الاول:منهج البحث في علم الاقتصاد:

أنَّ التحيز الآيديولوجي Ideological bias ،كما يؤكد شومبيتر، له أثر كبير في تشكيل الفكر الاقتصادي[7].حيث يؤكد هذا الأخير خطر التحيز الآيدلوجي على التحليل الاقتصادي وإنه من الضروري الأنتباه له عند دراسة وتقييم الفكر المذكور خاصة وإن الباحث نفسه هو نتاج محيط إجتماعي محدد وموقع معين في المحيط المذكور يوجهانه الى النظر إلى بعض الأشياء دون الاشياء الاخرى وهناك من يعارض هذ الموقف حيث لايجد اي غضاضة من الاعتراف بتحيزه الآيديولوجي بالنسبة للموقف من الفلسفات الاجتماعية المختلفة وهو ينكر إمكانية الحياد في هذه المسألة الأساسية ويؤكد ان الموضوعية العلمية في جميع ميادين المعرفة تقتضي[8] التعبير عن وجهات النظر الفلسفية بأمانة ووضوح[9].

وبحسب مايرى الباحث في هذا الصدد أنه يجب التميز بين نوعين من الباحثين في علم الاقتصاد:

- إذا كان الباحث في علم الاقتصاد ،أكاديمي أو أستاذ جامعي، فهنا نتفق مع شومبيتر في رأيهِ من توخي الحذر من خطر التحيز الآيديولوجي ذلك إن الأستاذ الجامعي يستطيع أنِ يملي آرائه الآيديولوجية التي يؤمن بها على تلاميذهِ وهذا يتعارض مع الأمانة العلمية بل يجب يعرض جميع وجهات النظر التي تتعلق بموضوع المشكلة اوالبحث ويترك للطالب بعد ذلك في مجال العمل حرية الإيمان بالآيديولوجية أو الفلسفة التي يختارها ويؤمن بها.
- إذا كان الباحث في علم الاقتصاد سياسي أو خارج المجتمع الأكاديمي الجامعي فهنا نتفق مع رأي الذين لايتفقون مع شومبيتر في رأيه ولانجد حرج من الأعتراف في التحيز الآيديولوجي أو الأفكار التي نؤمن بها.

وقد يكون علماء الاقتصاد على أتفاق فيما بينهم بشأن مجموعة القضايا التي يتألف منها علمهم حتى اذا ماسألوا عن القسط المشترك بين تلك القضايا راحوا يختلقون فرقا ومذاهب! فألى أي نوع تنسب قضايا علم الاقتصاد؟

1- أهي من العلوم التجريبية التي تبدء بمشاهدة الواقع وتنتهي بالتطبيق على الواقع؟
2- أم هي من العلوم الصورية بالرغم مافيها من مضمون مادي يشير الى واقع التجربة؟

ان قضايا علم الاقتصاد تكون من العلوم الصورية لوحللناها في بداية الامر لانها لاتستند الى مشاهدات بل الى مسلمات فرضت فرضا ثم جاءت القوانين الاقتصادية بعد ذلك بمثابة النتائج المستنبطة من تلك المسلمات.فأذا ماسألنا من اين لكم بهذه المسلمات؟[10]
نقول أن هذه المسلمات نصادر بها ولانقيم عليها الدليل.وهنا فأن علم الاقتصاد صوري البناء يقوم على اصل مقبول بغير تعريف.والتحليل الآتي لعلم الاقتصاد وطريقة بناءه في الحقيقة علم يستند الى فروض يستعيرها من علم النفس.وأذن فهو علم (استنباطي صوري)يعتمد في صدق قضاياه على الفروض الاولى التي اخذها مأخذ التسليم وليس هو بالعلم التجريبي الذي يستمد مادته من مشاهدات الواقع.ولايكفي للباحث الاقتصادي ان يلاحظ مايقع فعلا من نشاط اقتصادي لان ذلك لايخرجه عن كونه تأريخا يسجل ماقد حدث فعلا ولا يجوز للحدث التأريخي ان يعمم ليصبح قانونا كقوانين الطبيعة نستخدمه في التنبؤ بما عساه ان يحدث في ظروف مستقبلية بل لابد ان يضاف الى مجرد التأريخ منطق يسوغ ذلك التعميم.ومعنى ذلك انه لابد ان نستوحي من الوقائع المشاهدة نظرية او قانونا لايكتفي بمجرد تلخيص الواقع كما وقع بل يتعدى الى صياغة كلية شرطية يختلف كل الاختلاف عن الجملة الوصفية[11].والصورة الكلية الشرطية لايوصل لها الا اذا تم عزل العوامل المختلفة المتعلقة بالظاهرة Explanation موضوع المشكلة,عاملا عاملا، وبحث علاقته مع بقية العوامل الاخرى، وهذا التحليل هو من صميم منهج البحث في العلوم التجريبية، ولكن ذلك عسير في علم الاقتصاد[12].حيث ان تحليل المشاكل الاقتصادية يشكل صعوبة بالغة.فطريقة التجربة العلمية التي تتمتع بقيمة كبيرة في العلوم التجريبية لها تطبيق محدود في العلوم الاجتماعية،ومنها علم الاقتصاد وهذا يرجع الى عدد المتغيرات وعدم القدرة

على التحكم فيها اوعزلها عن بعضها البعض عزلا تاما[13].حيث ان الاقتصاد يتعلق بدراسة السلوك البشري Human behavior فيما يخص الانفاق والانتاج واستعمالات الموارد ومحاولة معرفة كل جوانب السلوك البشري او الظاهرة قيد الدراسة تعتبر محاولة مستحيلة حيث من الصعب التنبؤ بالمتغيرات التي تتحكم في سلوك الافراد او السيطرة على كل الظروف التي تؤثر في هذا السلوك.

وبناءا على ذلك يلجأ الاقتصادي الى افتراض بقاء العوامل الاخرى على حالها Ceteris paribus فبسبب تعقد الواقع وصعوبة الالمام بكل جوانب الظاهرة في ان واحد يساعد هذا الافتراض الاقتصادي على عزل الظاهرة قيد الدراسة لغرض معرفة العلاقة بين بعض المتغيرات فيها، مثلا اذا اردنا معرفة تاثير سعر السلعة على الكميات المطلوبة منها فأننا نفترض ان العوامل الاخرى ثابتة مثل دخل المستهلك واسعار السلع البديلة والمكملة وعدد السكان،بهذه الطريقة نستطيع معرفة تاثير تغير سعر السلعة فقط على الكميات المطلوبة بمعزل عن بقية العوامل الاخرى[14].ولكن هل نستطيع ان نطبق ماصدق على هذه السلعة على بقية السلع الاخرى؟نعم بالنسبة لمن يدافعون عن امكان ان يكون علم الاقتصاد كسائر العلوم الاخرى التجريبية.وكلا لمن يرونه كسائر العلوم الاجتماعية مستعصيا على المنهج التجريبي[15].

المبحث الثاني:مصادر التحيز الايديولوجي:

أولاً:التحيز الايديولوجي والنظام الاقتصادي:يرتبط مفهوم النظام الاقتصادي بمفهوم المشكلة الاقتصادية ،المتمثلة بعدم قدرة الناس على اشباع حاجاتهم المادية اي مفهوم الندرة Scarcity[16] .فالنظام الاقتصادي ماهو الا مجموعة وسائل السيطرة Control على العمليات الاقتصادية لغرض تحقيق الاهداف الاقتصادية[17].والمفكر الاقتصادي يؤسس انموذجا" Model للحياة الاقتصادية متأثرا بالخصائص الجوهرية للنظام الاقتصادي فأذا كان النظام الاقتصادي بدائيا-انعدام التجارة الخارجية-مثلا-فأننا لانتوقع نظرية اقتصادية لدور التجارة الخارجية لان هذه الظاهرة لاوجود لها في تجربة المفكر الاقتصادي.اما اذا كانت التجارة الخارجية تمثل مكان الصدارة فمن الطبيعي ان نتوقع انموذجا" قوامه التجارة الخارجية ومعنى ذلك ان تكون الافكار الاقتصادية متطورة تطور النظم التي تستهدف تفسيرها[18].ولكن اذا كانت النظم الاقتصادية في تطور مستمر فهنا يثور الشك بوجود قوانين اقتصادية ثابتة ودائمة وهذا النقد وجه الى المدرسة الكلاسيكية لما اتجهت اليه من استخلاص قوانين تتسم بالعمومية والاطلاق.

فهناك قدرا من الخصائص التي تتميز بثباتها اوالبطؤ الشديد في تغيرها وهذه تصلح اساسا لأستنباط قوانين عامة.حيث اقامت النظرية التقليدية جزءا كبيرا من احكامها على اساس سعي الفرد وراء مصلحته الشخصية فاننا نستطيع وصفها بالعمومية وذلك لعمومية الظاهرة التي استيقت منها.كذلك قانون الغلة المتناقصة حيث يقوم على اتجاه السكان نحو الزيادة او ثبات مساحة الارض وكلا الامرين زيادة السكان وثبات مساحة الارض لها من العمومية والدوام مايبرر[19] ثبات الحكم الذي يقوم عليها.وبالتالي فان الكلاسيك ذهبوا الى وحدة النظام الاقتصادي

اي خلود النظام الكلاسيكي.وفي الواقع نلاحظ تعدد الانظمة الاقتصادية بسبب تعدد الاساليب الممكنة لحل المشكلة الاقتصادية وتعدد الانظمة الاقتصادية يعود الى ثلاثة عوامل[20]:

1- تعدد الاهداف الاجتماعية بالرغم من وحدة الاهداف الاقتصادية.
2- تعدد الطرق للوصول الى نفس الهدف الاقتصادي.
3- الاختلاف في الاولويات التي تعطى لبعض الاهداف الاقتصادية دون الاخرى.

ثانيا:التحيز الايديولوجي والمنهج الاقتصادي:من ناحية المنهج Method واثره في تحديد الفكر الاقتصادي فأن اختلاف المنهجية يعد من اهم اسباب الخلاف في الفكر الاقتصادي.وفي تأريخ الاقتصاد يشار الى مفهومين أساسيين:

أ- المنهج الاستنتاجي اوالاستنباطيDeduction او التعليل النظري.فنحن نبدأ من مجموعة من الفروض وعندئذ نعلل منطقيا هذه الفروض لنصل الى تعميمات تستتبع من الفروض الموضوعية.ومن هذا فأننا نخلق موقفا يمكن التحكم فيه ومن ثم يكون موازيا لطريقة التجربة العلمية[21].وكثير ما يساء استخدام هذا المنهج وذلك بوضع المقدمات التعسفية استنادا الى ما يسمى بالتجربة العامة Common experience دون الاستناد الى الوقائع الملموسة او الخبرات الواقعية مما يؤدي الى وضع نظرية تجريدية ومطلقة قابلة للتطبيق في زعم اصحابها في كل مكان وزمان[22].

ب- المنهج الاستقرائي:Induction ويبدأ من الخاص الى العام عن طريق اختبار حقائق العالم الخارجي وجعلها الاساس لصياغة القوانين التجريبية العامة Empirical laws وكما في المنهج السابق قد يساء استعمال هذا المنهج،مثلا ادى التطرف في تفسير وتطبيق المنهج الاستقرائي،ببعض اقطاب المدرسة التأريخية،ليس فقط الى انكار الطابع المطلق للقوانين والمبادىء الاقتصادية اي الطابع الشمولي لمسلمات المدرسة الكلاسيكية، كالانسان الاقتصادي وانسجام المصالح، ورفض استنتاجات المدرسة المذكورة-تقسيم العمل- حرية التجارة- بل ادى بهم الامر الى انكار امكانية صياغة نظرية اقتصادية او قانون اقتصادي ومعنى ذلك في الواقع الى انكاروجود علم(*) للأقتصاد[23].

ثالثا:التحيز الايديولوجي والقيم الاجتماعية السائدة:يتفاوت الفكر الاقتصادي بين جيل واخر لتفاوت القيم التي يؤمن بها كل من الجيلين وفرق بين الدراسة الاقتصادية التي تصدر عن ايمان جيل بالحرية الفردية وبين مايصدر عن ايمان جيل اخر بالدولة كحقيقة اجتماعية مستقلة عن الفرد واكبر منه.ففي القرن السابع عشر استقرت فكرة الدولة الاقليمية Territorial state وسادت النزعة الوطنية لذلك كان الفكر الاقتصادي خاضعا لغاية كبرى،وهي تدعيم سلطة الدولة،كالافكار التجارية Mercantilism وهي قوام الفكرالاقتصادي حين ذاك.اما في القرن الثامن عشر فقد سادت فكرة الحرية واصبح الفرد يحتل واسطة العقد من كل تنظيم اجتماعي ومن ثم تلونت الافكار الاقتصادية بتلك النزعة الحديثة لذلك فبتطور الفكر خلال هذين القرنين اصبح هذا العامل من اهم العوامل التي تفسر التباين بين النظريات الاقتصادية السائدة[24].

رابعا:التحيز الايديولوجي والاحداث الاقتصادية الجارية:الفكر الاقتصادي هو تفسيرا مفترضا للواقع وقد يجد من هذا الواقع مايؤيدها او ينفيها فالحرب العالمية الاولى ،وماترتب عليها في المانيا واوربا الوسطى ،ساهمت مساهمة كبيرة في نظرية ميزان المدفوعات وبيان العوامل التي تدخل في تحديد سعر الصرف.كذلك الازمة المالية العالمية الكبرى 1929-1933 في القضاء على النظرية التقليدية في التشغيل وافساح المجال لحلول النظرية الكينزية محلها[25].

الفصل الثالث:قانون الطلب ودالة الاستهلاك الكينزية انموذجـــا":

أولاً:المبحث الاول:أحتمالية قانون الطلب:ان الفرق بين القانون الاقتصادي والقانون في العلوم التجريبية الاخرى.كون الاخيرة لاتدخل في حسابها ميول الافراد والمواقف الجزئية[26].ففي علم الاقتصاد ووفقا لمعطيات النظرية الجزئية فأن قانون الطلب يشير الى ان ارتفاع سعرx لسلعة معينة يؤدي الى انخفاض الكمية المطلوبة منها y مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة وكما موضح في الجدول(1) والشكل (1) :

جدول(1)

(العلاقة بين الاسعار والكميات المطلوبة من خلال معامل الارتباط)

Y	X	Y.X	Y^2	X^2
25	2	50	625	4
20	4	80	400	16
15	6	90	225	36
10	8	80	100	64
5	10	50	25	100
$\sum Y=75$	$\sum X=30$	$\sum X.Y=350$	$\sum Y^2=1375$	$\sum X^2=220$

المصدر:عمل الباحث

العلاقة بين السعر والكمية المطلوبة

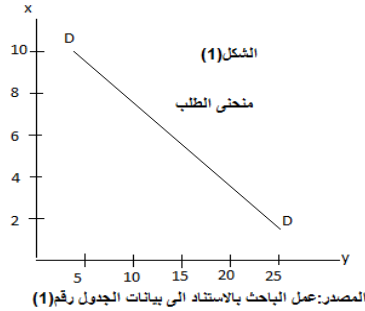

المصدر:عمل الباحث بالاستناد الى بيانات الجدول رقم(1)

ولإيجاد معامل الارتباط(*) بين المتغيرين الاسعارX والكميات المطلوبةY نستخدم الصيغة الاتية:

= r 1-=

وبعد تعويض القيم التي يتضمنها الجدول(1) اعلاه نلاحظ هنا ان معامل الارتباط هو-1 اي ان الارتباط هو تام وعكسي. ولكن نتيجة لظروف معينة ادت الى ان المستهلكين لهذه السلعة توقعوا ان السعر X لهذه السلعة سوف يرتفع اكثر في المستقبل او ان قانون الطلب قد أختبر في موقف لايتفق مع الفروض الاصلية.فقد يكون الدخل قد ارتفع في نفس الوقت الذي ارتفعت فيه اسعار هذه السلعة.ومن ثم فأن العوامل الاخرى لم تكن على حالها ثابتة لذلك يمكن لنا ان تظهر نتائج مغايرة لما يقره قانون الطلب.وكما موضح في الجدول(2) والشكل(2)فنلاحظ على الرغم من ارتفاع السعرX فأن الكميات المطلوبة yمنه ارتفعت ايضا:

جدول(2)
(العلاقة بين الاسعار والكميات المطلوبة من خلال معامل الارتباط)

Y	X	X.Y	Y^2	X^2
9	2	18	81	4
12	4	48	144	16
15	6	90	225	36
18	8	144	324	64
21	10	210	441	100
Y=7 ∑5	X=30 ∑	X.Y=51 ∑0	$\sum Y^2$=1215	$\sum X^2$=220

المصدر:عمل الباحث

الشكل(2)

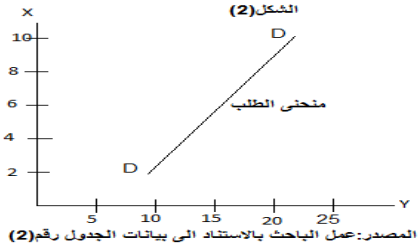

المصدر:عمل الباحث بالاستناد الى بيانات الجدول رقم(2)

وباستخدام نفس الصيغة السابقة بعد تعويض القيم في الجدول(2) لأيجاد معامل الارتباط بين المتغيرين الاسعار X والكمية المطلوبةY لنفس السلعة نجد ان معامل الاتباط هو+1اي ارتباط تام وطردي.

وظهور هذه النتيجة المغايرة لقانون الطلب فاننا عندها لانلغي القانون وانما نمنحه درجة عالية من الاحتمالية،ونعبر عن هذه النتيجة بأستثناءات قانون الطلب. وبحسب مايرى الباحث: ان الاحتمالية في حدوث القوانين الاقتصادية(قانون الطلب كمثال معبر نها) هو مايجعل آليات السوق الحر آليات متوقعة وغير مؤكدة، ،وهذا ما أفرزته الازمة العالمية 1929-1933 وبالتالي المطالبة بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وهو ما يتعارض مع ايديولوجية المجتمع الرأسمالي. هذا على صعيد الاقتصاد الجزئي اما على صعيد الاقتصاد الكلي فهذا ماسنتناوله في المبحث التالي.

المبحث الثاني:احتمالية دالة الاستهلاك الكينزية:

أدت ازمة الكساد العظيم the great depression (1929-1933) الى زعزعة الثقة باراء الاقتصاديين الكلاسيك والى ظهور اراء جديدة تمثلت في اراء الاقتصادي الانكليزي J.M. Keynes الذي نشر كتابا بعنوان The general theory of employment Interest and money, حيث بين في هذا الكتاب الى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وانه بالامكان استخدام هذا التدخل من خلال السياسة المالية وادواتها في التخفيف من حدة الازمات الاقتصادية والدورات التجارية Business cycles التي تتعرض لها الاقتصادات الرأسمالية.وتعد المرحلة التي وضع فيها J.M. Keynes نظريته من اصعب المراحل التي مرت بها الاقتصادات الرأسمالية حيث ادت الازمة المالية وماترتب عنها من نتائج تمثلت في البطالة وتوقف المشاريع عن العمل الى احداث هزة كبيرة في الاقتصاد الرأسمالي الذي اصبح غير قادر على التصدي للمشاكل الجديدة الناجمة عن الازمة المالية.فمن ناحية النظرية كانت نظرية J.M. Keynes وطرق البحث تتميز بشكل جوهري عن النظريات الكلاسيكية للمجتمع الرأسمالي[27].الذين كانوا يسلمون بالتوازن الذاتي بين العرض والطلب رافضين فكرة الاستخدام الكامل ومبدأ حيادية الدولة ازاء الاحداث الاقتصادية والاجتماعية بل ذهب الكينزيون يلقون على عاتق الدولة مسؤولية تحقيق الاستخدام الكامل وبالتالي فأن تطور الفكر حتى العقد الرابع من القرن الماضي رفض حيادية الدولة الى الدولة المتدخلة ومن ثم المنتجة[28].لذلك وفي

اطار الجدل الفكري الذي جاءت به الازمة المالية وما للوقائع التأريخية من اثر في ولادة وتشكيل الفكر والتحليل الاقتصادي،ساد الاقتناع بأهمية الاراء التي جاء بها Keynes وضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسة المالية وادواتها حتى حدا الامر بالاقتصادي الانكليزي Seymour E. Harris وهو من الاقتصاديين المعاصرين للاقتصادي Keynes الى التنبؤ بصحة اراء كينز في عام 2000 وهو يقول بالحرف:

He may well praise Keynes as the supporter of capitalism, who)) free -the tumors and preserve the essentials of capitalism would remove choice by consumers, free allocation of economic resources, the quest would be worth while to live to the year 2000 to see It .for profits history will stand the tests of whether this analysis of current economic I believe it will if democracy .perspective and the passage of time survives. Perhaps a twenty- first century Clapham will read this passage [(29)]((.and honor it by a footnote and an answer

وبالتالي فأن Keynes قد احل التحليل الكلي Macro analysis محل التحليل الجزئي Micro analysisحتى باتت النظرية الاقتصادية تنقسم الى فرعين هما النظرية الاقتصادية الجزئية والنظرية الاقتصادية الكلية.ولكن اراء Keynes لم تسلم هي الاخرى من الانتقادات وذلك يعود ،كما ذكرنا سابقا، الى صعوبة البحث في العلوم الاجتماعية عامة وعلم الاقتصاد خاصة والتي تستند في معطياتها الى مصادرات يفترضها الباحث مقدما او انها تستند الى علم النفس.لذلك فأن Keynesيتوقع ان تلقى اراءه اعتراضات من الاقتصادين المعاصرين له والمتمسكين بالحرية الفردية وأليات اقتصاد السوق.ويأمل ان تكون افكاره مفهومة للاخرين وهذا الشك في جدوى اراءه نجده واضحا في الصفحة الاولى من مقدمة كتابه المشار اليه سابقا حيث يقول بالحرف:

I hope that it will be intelligible to others. But its main purpose)) is to deal with difficult questions of theory, and only in the second place to practice. For if orthodox with the applications of this theory the error is to be found not in the superstructure, ,economics is fault which has been erected with great care for logical consistency , but in a lack of clearness and of generality in the premises. Thus I cannot .....achieve my object of persuading economics

ثم يستطرد يقول:

My controversial passages are aimed at providing some material for an and I must ask forgiveness if, in the pursuit of sharp ,answer distinctions, my controversy is itself too keen. I myself held with conviction for many years the theories which now attack, and I am not, [(30)]((.I think , ignorant of their strong points

وهذا ما اكدته الدراسات الاقتصادية التي جاءت بعد Keynes والتي اتفقت مع بعض الفروض واختلفت مع البعض الاخر حول دالة الاستهلاك التي جاء بها هذا الاخير حيث اكدت هذه الدراسات الى احتمال وجود دالتين للاستهلاك:

الدالة الاولى:وهي دالة الاستهلاك في الاجل الطويل حيث يتحقق فيها التناسب بين الدخل الاستهلاك اي ان الدالة تبدأ من نقطة الاصل وبالتالي فأن الميل الحدي للاستهلاك يساوي الميل المتوسط للاستهلاك[31].وكما موضح في دالة الاستهلاك الافتراضية التي يوضحها الجدول (3)والشكل(3):

جدول(3)

(دالة الاستهلاك في الاجل الطويل-التناسب بين الدخل والاستهلاك)

n	Y الدخل	C الاستهلاك	S الادخار	ΔY التغير في الدخل	ΔC التغير في الاستهلاك	التغير في الادخار	ΔC/ΔY الميل الحدي للاستهلاك	C /y الميل المتوسط للاستهلاك
1	0	0	0	•	•	•	-	-
2	20	10	10	20	10	10	0.5	0.5
3	40	20	20	20	10	10	0.5	0.5
4	60	30	30	20	10	10	0.5	0.5
5	80	40	40	20	10	10	0.5	0.5
6	100	50	50	20	10	10	0.5	0.5
7	120	60	60	20	10	10	0.5	0.5
8	140	70	70	20	10	10	0.5	0.5

المصدر:عمل الباحث

دالة الاستهلاك في الاجل الطويل

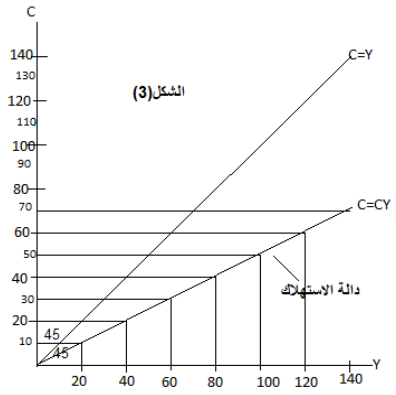

الشكل(3)

المصدر:عمل الباحث بالاستناد الى بيانات الجدول رقم(3)

الدالة الثانية:دالة الاستهلاك في الاجل القصير والتي لايتحقق فيها التناسب بين الاستهلاك والدخل اي ان الجزء الثابت في الدالة هو كمية موجبة وبالتالي فأن الميل الحدي للاستهلاك أقل من الميل المتوسط[32].وكما موضح في الجدول (4)والشكل(4):

جدول(4)

(دالة الاستهلاك في الاجل الطويل-عدم التناسب بين الدخل والاستهلاك)

n	Y الدخل	C الاستهلاك	S الادخار	التغير في الدخل	التغير في الاستهلاك	التغير في الادخار	الميل الحدي للاستهلاك	c/y الميل المتوسط للاستهلاك
1 2 3	0 40 60	20 50 65	20- 10- 5-	- 40 20	- 30 15	- 10 5	- 0.75 0.75	- 1.25 1.08
4 5	80 100	80 95	0 5	20 20	15 15	5 5	0.75 0.75	1 0.95
6	120	110	10	20	15	5	0.75	0.92
7	140	125	15	20	15	5	0.75	0.89
8	160	140	20	20	15	5	0.75	0.88

المصدر:عمل الباحث

دالة الاستهلاك في الاجل القصير

الشكل(4)

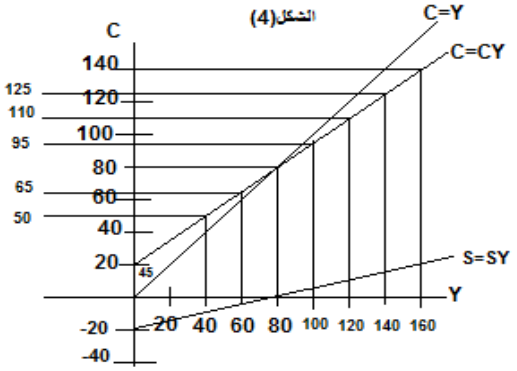

المصدر:عمل الباحث استنادا الى بيانات جدول رقم(4)

لذلك فأن هذا التباين في النتائج التي يتم الحصول عليها من الدالتين اي دالة الاستهلاك في الأجل الطويل ودالة الاستهلاك في الاجل القصير لم يتيح للسياسة الاقتصادية نتائج قاطعة حول دالة الاستهلاك او حول طبيعة العلاقة بين بين الاستهلاك والدخل فهل هي[33]:

أ-علاقة تناسبية حيث يتعادل فيها الميل الحدي للاستهلاك مع الميل المتوسط وكما موضح في الجدول (3) والرسم البياني(3).

ب-علاقة غيرتناسبية حيث يقل فيها الميل الحدي للاستهلاك عن الميل المتوسط للاستهلاك وكما موضح في الجدول(4) والرسم البياني (4) .

وفي حالة شيوع الحالة الثانية فأن تحقيق زيادة معينة في الدخل ستؤدي الى تحقيق زيادة في الاستهلاك بنسبة اقل وهذا يستدعي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسة المالية وزيادة الانفاق الحكومي،كذلك من خلال زيادة الانفاق الاستثماري حتى يمكن المحافظة على مستوى التوظف الكامل وهو مايتفق مع اراء Keynes التي ترى ضرورة دراسة الظواهر الاقتصادية في اطار التحليل قصير الامد مبررا ذلك بقوله اننا سنكون امواتا في الاجل الطويل وهو مايتعارض مع مؤيدي أليات السوق الحر الذين يرفضون هذه الطروحات بقولهم اننا امواتا في الامد الطويل بسبب تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي[34]. ولكن شيوع الحالة الثانية ايضا يخضع لدرجة من الاحتمال ذلك ان سلوك الافراد الاستهلاكي لايمكن التنبؤ به على وجه الدقة لارتباط ذلك بعوامل تتعلق بميول الافراد في الانفاق وهي عوامل نفسية لايمكن ان نستخلص منها قوانين وتعميمات محكمة.

وبحسب ما يرى الباحث: فأننا يمكن ان نطلق على الدراسات الاقتصادية التي لم تتفق[*] مع دالة الاستهلاك الكينزية(بأستثنائات دالة الاستهلاك الكينزية) وذلك لانها لم تتصف بالشمول

والثبات،شأنها في ذلك شأن قانون الطلب،لذلك فأن النظرية الكينزية لم تنقل علم الاقتصاد الى مصاف العلوم التجريبية بل كانت اسلوبا جديد في التحليل.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات

1- ان تعدد مصادر الفكر الاقتصادي،المستنتجة من الحوادث التأريخية او القيم الاجتماع اواسلوب التحليل،كلها لها اثر في توجيه افكار الباحث نحو الالتزام بأيديولوجية يؤمن بها الباحث.لذلك قد يتجه الباحث في تحليله بالاستناد على الاتجاه الذي يشبع ميوله واهوائه ودعم الافكار التي يؤمن بها.

2- من الصعب أيجاد قوانين اقتصادية تتصف بالشمول والثبات نستعين بها في تفسير وحل المشكلة الاقتصادية.وانما يتم استنباط قوانين تتصف بدرجة عالية من الاحتمالية وهذا مالاحظناه في قانون الطلب كمثال معبر عن آليات السوق الحر ودالة الاستهلاك الكينزية كمثال معبر عن الفكر الداعي الى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

3- من ناحية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من عدمه نلاحظ من خلال دالة الاستهلاك الكينزية التي ايدت ذلك التدخل في علاج مشكلة البطالة والركود،رافضة بذلك ترك الاقتصاد لاليات السوق،نلاحظ ان الدراسات اللاحقة احدثت انشقاق في الراي وترى ان هناك سلوكين للاستهلاك يتمثل باحتمال وجود دالتين للاستهلاك احدهما للاجل الطويل والاخرى للاجل القصير،الاولى لاتؤيد تدخل الدولة والاخيرة تؤيده وكل منها تخدم ايديولوجية معينة.

التوصيات :

1- العمل على ازالة المعوقات التي تعترض الابحاث في مجال العلوم الاجتماعية عامة وعلم الاقتصاد خاصة والارتقاء بها الى مصاف العلوم التجريبية من خلال تطوير النماذج الاحصائية والتوسع في الدراسات التي تعنى بالجانب الاقتصادي لسلوك الانسان.

2- التحرر من القاء الاحكام الذاتية والنزعة الشخصية للباحث عد طرح نتائج بحثه في حل اي مشكلة اقتصادية،كالبطالة والتضخم بحيث لايندفع الباحث بالاسراع في تبني وجهة نظر ثابتة وازلية تدعم ايديولوجية يؤمن بها او طبقة اجتماعية ينتمي اليها او مصلحة يهدف الى تحقيقها وبالتالي التطرف في ابداء الرأي ومن ثم الدخول في صراع مع الايديولوجيات الاخرى.

3- على الباحث في علم الاقتصاد ان يعرض نتائج بحثه في حل اي مشكلة اقتصادية،كما هي،وعليه ان يتوقع حلول اخرى مغايره لما يراه فالهدف النهائي لكل بحث هو السعي لحل على المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها كل المجتمعات.

المصادر والهوامش:

1-محمود،د.زكي نجيب.المنطق الوضعي، الجزء الثاني.(الناشر:بلا. القاهرة.1980)ص[304] .

*** استخدمنا مصطلح العلوم التجريبية بدل العلوم الطبيعية للتفرقة بين العلوم الاجتماعية والعلوم التجريبية. بالرغم من ان العلوم المختلفة التي يكون الانسان مدار بحثها كعلم النفس والاجتماع والاقتصاد هي فروع من العلوم الطبيعية بالمعنى الواسع لكلمة طبيعي ومادة العلوم الانسانية هي مايقع في الوجود الفعلي وهي مايدركه بالمشاهدة كإدراكهم لمادة العلوم التجريبية كلها.**

2-المصدر نفسه ص [305]

3- نصر،د.محمد محمود.الشامية،د.عبد الله محمد.مبادىء الاقتصاد(الناشر:دار الامل.الاردن:1998)ص[24]

4- محمود،د.زكي نجيب.المنطق الوضعي.مصدر سابق.ص[308] .

5-المصدرنفسه ص[308].

6-المصدرنفسه ص[309-310].

7-كبة،د.ابراهيم.دراسات في تأريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي.الجزء الاول.الطبعة الثانية(الناشر:مطبعة العاني.1973)ص[20] .

8-المصدر نفسه ص[21] .

9-المصدر نفسه ص[22] .

*** يعرف W.S.Jevons العلم بأنه الكشف عن اوجه الشبه بين المختلفات في كتابه Principles of science انظر حول ذلك المصدر السابق ذكره: محمود،زكي نجيب.المنطق الوضعي.ص(144) .**

10-المصدر نفسه ص[330].

***الجملة الشرطية:صورتها المنطقية ،مثلا،اذا وقعت س بالمقدار ب وقعت ص بالمقدار ج.فهي تتحلل من قيود المكان والزمان.**

****الجملة الوصفية:صورتها ان س وص حدثت بالمقدار كذا والمكان كذا.**

11-المصدر نفسه ص[331].

12-المصدر نفسه ص[332] .

13-بكري،د.كامل.مبادىء الاقتصاد.(الناشر:الدار الجامعية:بيروت:1987)ص[10] .

14-نصر،د.محمد محمود.الشامية،د.عبد الله محمد.مبادىء الاقتصاد.مصدر سابق ص[21] .

15-محمود،د.زكي نجيب.المنطق الوضعي.مصدر سابق ص[332] .

16-كبة،د.ابراهيم.تأريخ الاقتصاد والتحليل الاقتصادي.مصدر سابق ص[32] .
17-المصدر نفسه ص[33] .
18-النجار،د.سعيد.تأريخ الفكرالاقتصادي من التجاريين الى التقليديين(الناشر:دار النهضة العربية:بيروت:1973)ص[8-9].
*اهمها : 1-التشريع 2-العادة Custom 3-التقليد Tradition 4-الاعلام والاقناع Persuation 5- الدعاية او السوق الحرة.وهذا الاختلاف وسائل السيطرة هو جوهر الاختلاف في النظم الاقتصادية .
انظر حول ذلك:كبة،دابراهيم.تأريخ الاقتصاد والتحليل الاقتصادي.مصدر سابق.ص[34] .

19-النجار،د.سعيد.تأريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين الى التقليديين.مصدر سابق ص[9].

20-كبة،د.أبراهيم.تأريخ الاقتصاد والتحليل الاقتصادي.مصدر سابق ص[32] .

*مثل العلاقة بين السعر والكمية المطلوبة مع افتراض بقاء العوامل الاخرى على حالها.

21-بكري،د.كامل.مباديء الاقتصاد.مصدر سابق ص[10] .
22-كبة،د.ابراهيم.تأريخ الاقتصاد والتحليل الاقتصادي.مصدر سابق.ص[22].
23-المصدر نفسه ص[23] .

*حتى اهملت مادة الاقتصاد في الجامعات الاوربية فهو عقيم في نظر البعض وخطر في نظر البعض الاخر بقدر ماهو خيالي. وكان علم الاقتصاد يجد صعوبة دائمة في احتلال مكانة مهمة في ميدان المعرفة والثقافة الاوربية:
انظر حول ذلك:هنري دنيس.ازمة الفكر الاقتصادي.تعريب ابراهيم كبة.(الناشر:شركة النشر والطباعة العراقية المحدودة:بغداد:1953)ص[73] .

24-النجار،د.سعيد.الفكر الاقتصادي من التجاريين الى التقليديين .مصدر سابق.ص[10] .
25-المصدر نفسه ص[12] .
26- محمود،د.زكي نجيب،المنطق الوضعي.مصدر سابق.ص[334] .

*الارتباط احصائيا هو دراسة التغاير بين المتغيرات اي دراسة العلاقة بين تراكيب قيم x وتراكيب قيم المتغير y :انظر حول ذلك:
شربجي،د.عبد الرزاق.الاقتصاد القياسي التطبيقي(الناشر:مطبعة بيروت:لبنان:1984)ص[65] .

27-أسادتشايا،أيرينام. الكينزية الحديثة. تطور الكينزية والتركيب الكلاسيكي الجديد.ترجمة وتقديم د.عارف دليلة.(الناشر:دار الطليعة بيروت:1979)ص[24] .

28-ابو حمد،د. صاحب. المالية العامة.(الناشر:بلا:2002)ص[43] .

29-E .Harris , Seymour .Keyne's Influence on theory and public policy).printed :Charles Birchall and sons :London:1947).p.15 .

30-Keynes , John Maynard .The general theory of employment, interest and money. The royal economic society)university press ,cambridge : London:1973)Preface.p.1

31- أحمد ،د.صقر احمد. النظرية الاقتصادية الكلية.الطبعة الثانية.(الناشر:وكالة المطبوعات:الكويت:1983)ص[176] .

32- المصدر نفسه ص[176].

33-المصدر نفسه ص[176].

34- علي حسين ،د.عبد الرسول .الطلب على النقود في العراق للمدة (1990-2002) واتجاهاته المستقبلية.اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية.بغداد:.200 ص[11].

(*) حول الدراسات التي تناولت دالة الاستهلاك الكينزية والتي جائت بعد كينز انظر:
أحمد صقر،د.صقر.الاقتصاد الكلي،مصدر سابق:ص172-184